

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤١٢**
يوم الجمعة، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٩/٣٥
نيويورك

الرئيسة:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد تقية
	سنغافورة	السيد هاو
	الصين	السيد وانغ دنغوا
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد سالازار
	مالي	السيد عون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسن
	موريشيوس	السيد جنغري
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سكوت

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

01-63032 (A)
0163032

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بلجيكا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دي رويت (بلجيكا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/1058، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

أدعو ممثل بلجيكا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

أود أولا أن أذكر أن نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بلجيكا الذي يرأس حاليا مجلس الاتحاد الأوروبي لم يتمكن من مخاطبة المجلس هذا المساء، رغم رغبته الكبيرة في ذلك، إذ تأخر في اجتماعات مع البلدان المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي ولم يتمكن من الحضور هنا.

وأود أن أشكر المجلس على عقد جلسة عن عملية سلام تتابعها بلادي. مع بقية بلدان الاتحاد الأوروبي، باهتمام كبير. وأشكر على وجه خاص وزراء البلدان الموقعة على اتفاق لوساكا على حضورهم، الذي أعتبره تجسيدا للأهمية التي نعلقها جميعا على عملية السلام، قبيل اتخاذ الخطوة الهامة المتمثلة في انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عملية السلام هذه مضنية ومعقدة. وقد كانت التطورات في الميدان محبطة إلى حد ما، ولم تبلغ عملية السلام بعد نقطة اللاعودة. ولهذا تكتسي هذه الجلسة التنسيقية بين مجلس الأمن واللجنة السياسية لاتفاق لوساكا أهمية كبيرة. وفي الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة للدخول في المرحلة الثالثة لنشر البعثة وتعبئة الموارد الإضافية، من المهم أن تبين أطراف الصراع التزامها الصارم بعملية السلام. وبخلافه، يبدو لي أن كل جهودنا ستذهب سدى. وهذا مسعى طويل الأجل يتطلب اتخاذ إجراءات قصيرة ومتوسطة الأمد، ويعتمد نجاحه أساسا على إرادة الأطراف في عملية السلام.

ونرى أن هذه النية الحسنة يجب أن تتجسد فورا في ثلاثة مجالات: قضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسحب القوات الأجنبية، والحوار فيما بين الأطراف الكونغولية.

أولا يعتبر الاتحاد الأوروبي أن جميع الأطراف في الصراع، وبخاصة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية،

يجب أن توقف على الفور جميع أشكال الدعم للجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نأسف لأن الأمم المتحدة ما زالت تعوزها المعلومات التي كان يجب على الأطراف تقديمها فيما يتعلق بحجم الجماعات المسلحة في الميدان وتشكيلها ومواقعها. ونحث الأطراف على ضرورة تقديم هذه المعلومات كما وعدت قبل شهور عديدة.

ولا يمكن الاضطلاع بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطريقة عشوائية أو مجزأة. فأولا، يجب على بعثة منظمة الأمم المتحدة أن تكون لها مطلق الحرية في مساعدة هذه العملية. وفي هذا الصدد، أفكر بصفة خاصة في مركز إعادة التجميع في كامينا. ومن المطلوب كذلك أدنى درجة من الانفراج بين الأطراف، وبخاصة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم أن يواصل هذان البلدان حوارهما الثنائي المباشر بغية إرساء السلام الحقيقي.

وأود أن أذكر الأطراف بأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن تجري على أساس طوعي وسلمي. ولا يمكن - ببساطة - قبول أية مبادرة تتعارض مع هذه المبادئ. ويجب على الأطراف في الصراع أن تتعاون مع الأمم المتحدة وألا تتخذ أي إجراء من شأنه أن يقوض الجهود في هذه المسألة.

أخيرا، من الضروري أن تنشئ الأمم المتحدة الهياكل الواجبة لإدارة هذه الممارسة على نحو منسق وموحد. والتقرير الذي قدمه الأمين العام مؤخرا عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتخذ الاتجاه الصحيح ويخطط لإقامة آلية تنسيق في نيويورك وكينشاسا بين البعثة والبنك الدولي وجميع وكالات الأمم المتحدة المعنية. ومن المقترح أن يجري تكليف البعثة بمسؤولية إدارة هذا التنسيق.

ثانيا، فض الاشتباك هو أول خطوة هامة في عملية انسحاب القوات الأجنبية. ويتعين أن تؤدي هذه الخطوة الأولى إلى خطوة ثانية ثم إلى إحراز المزيد من التقدم. ومن جهة، لا بد من نزع السلاح من كيسنغاني. ونطلب من رواندا أن تستخدم كل إمكاناتها للتأثير على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما لتحقيق هذا. ومن الجهة الأخرى، لا بد أن يكون الانتشار المطرد مشفوعا بانسحاب تدريجي متبادل للقوات. ولاحظنا مع الارتياح انسحاب القوات الناميبية وانسحاب جزء كبير من القوات الأوغندية. ونشير إلى أن ناميبيا كانت أول الموقعين على اتفاق لوساكا وسحبت قواتها وفقا لأحكام ذلك الصك. ونأمل بإخلاص أن تحذو الدول المعنية الأخرى حذوها. وفي هذا السياق، نُشجع أوغندا على استكمال عملية الانسحاب الذي بدأته، ونحث الحكومة الرواندية والحكومات الأخرى المعنية على الإسراع بالأعمال التحضيرية لسحب قواتها وفقا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

أخيرا، الحوار فيما بين الكونغوليين لبنة ضرورية أخرى في صرح عملية السلام. نحن لا نرغب في التمسك هنا بالنتائج الرديئة التي أسفر عنها اجتماع أديس أبابا، فهذا ما نأسف له، ولكننا نرغب بدلا من ذلك في أن نحث الأطراف في الحوار والميسِّر السير كيتوميلي ماسيري، على الاتفاق في أسرع وقت ممكن على عقد المزيد من الاجتماعات لإحياء العملية بغية الدخول في حوار موضوعي بشأن بارامترات تحول شامل وديمقراطي، في غضون جدول زمني واقعي. وما زلنا مقتنعين بأن بالمستطاع بفضل حسن النوايا واستلهاما بروح التسوية، أن تعود العملية إلى مسارها. وأؤكد من جديد دعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في هذا الصدد.

إن معاناة الشعب الكونغولي، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تُرتكب ضد هذا الشعب، وحالته

الإنسانية المروعة، تقتضي جميعها منّا أن نتحمل مسؤولياتنا. ونؤيد توصية الأمين العام للمجلس بالبدء في نشر المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية استدامة زخم عملية السلام، بالرغم من الأخطار والتكاليف التي ينطوي عليها ذلك، أملا في أن تتحمل الأطراف في الصراع، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى من المنطقة، على حد سواء، مسؤولياتها الأخلاقية والسياسية الكاملة.

وبعبارة أخرى، يحث الاتحاد الدول والأطراف الأخرى الموقعة على اتفاق لوساكا أن تظهر الإرادة السياسية المطلوبة لمواصلة عملية السلام. وسيدعم الاتحاد الأوروبي العملية، ويتعهد باستخدام كل طاقاته وتأثيره تحقيقا لهذه الغاية، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وجميع الأطراف المعنية. وفي نهاية هذا الشهر، سيقوم السيد لويس مايكل، الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي ووزير خارجية بلجيكا بزيارة إلى المنطقة برفقة السيد خافيير سولانا الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، والسيد كريس بتن مفوض العلاقات الخارجية. وستؤكد هذه الزيارة من جديد التزام الاتحاد الأوروبي القوي بعملية السلام وتضامنه مع شعب المنطقة الذي طال أمد معاناته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار (S/2001/1058) المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوكرانيا، أيرلندا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، سنغافورة، الصين، فرنسا، كولومبيا، مالي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٧٦ (٢٠٠١).

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥.